شنـاشيــل

سياسيو الرأس والكرشة!

■ عدنان حسين

لاثنتي عشرة سنة، من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٦، ظل برنامج "Spitting Image" (سبيتينغ إيميج)، ويمكن ترجمته إلى العربية (طبق الأصل)، واحداً من أكثر البرامج شهرة في القناة الثالثة للتلفزيون البريطاني (ITV). وقد اكتسب سمعته الطاغية من انتقاده الطبقة العليا البريطانية بأسلوب ساخر مميز يقوم على تجسيد أفراد هذه الطبقة في دمى متحركة مصنوعة بطريقة كاريكاتيرية.

لم يوفّر البرنامج في سخريته حتى الملكة اليزابيث الثانية أو زوجها الأمير فيليب أو وِلي العهد الأمير تشارلز وسواهم من أفراد العائلة المالكة، فضلاً عن رؤساء الوزارات وزعماء الأحزاب المعارضة وسائر الشخصيات العامة السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية والاقتصادية. بل تجاوزت سخرية البرنامج الحدود الوطنية فطاولت الشخصيات الدولية النافذة في ذلك الزمان، كالرؤساء الأميركيين رونالد ريغن وجورج بوش (الأب) وبيل كلينتون والزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف والرئيسين الفرنسيين فرانسوا ميتيران وجاك شيراك وسواهم.

لم يحدث أن رفع أحد من هؤلاء كلهم دعوى قضائية ضد القناة أو معدّي البرنامج أو حتى اشتكى منه، بل أن السياسيين البريطانيين كانوا يحرصون على متابعة البرنامج، ويضحكون على أنفسهم مثل مشاهدي البرنامج الآخرين الذين كانوا يُحصون بالملايين.

وراء موقف هذه الشخصيات المتقبّل النقد بأريحية ورحابة صدر حتى بهذا الأسلوب الساخر فكرة بسيطة لكن ذات قيمة كبيرة هي أن من يريد أن يكون شخصية عامة في النظام الديمقراطي عليه أن يقبل بالملاحظة والنقد، وبخلاف هذا عليه أن يترك العمل العام ويجلس في بيته، يتابع برامج التلفزيون، بما فيها التي تنتقد الشخصيات العامة وتسخر منها، واضعاً رجلاً على رجل، وبذا يستريح هو ويُريح غيره.

عندنا المعادلة مقلوبة، مع أن سياسيينا يتبارون في التغني بالديمقراطية.. فكل منهم يريد أن يكون شخصية عامة يشار إليها بالبنان، وأن يتمتع بكل منافعها وامتيازاتها.. يعمل ما يشاء ويتصرف على نحو ما يشاء، يرتكب الأخطاء ويقترف الخطايا، يتجاوز على حقوق غيره، يضرّ بمصالح الآخرين، لكنه في المقابل لا يقبل البتة أن ينتقده أحد على سلوك يُقدم عليه أو تصرف يقوم به.. أي انه يريد أن يأكل رأس الثور وقلبه وكتفه ورقبته وفخذه وحتى الكرشة من دون أن يقول له أحد: على عينك حاجب!

مناسبة هذا الحديث حشد الدعاوى التي يقيمها الآن العشرات من كبار المسؤولين والهيئات العامة في طول العراق وعرضه، من أربيل والسليمانية إلى بغداد والبصرة، ضد الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية. والدعوى الأكثر إثارة بينها هي التي رفعها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ضد صحيفة "المدى" واثنين من صحفييها، فالمفترض أن يكون رئيس السلطة التي من صلب مهماتها الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبة مسؤوليها عن تقصيرهم وأخطائهم، أكثر المتفهمين لدور الإعلام والمتقبلين لنقد وسائل الإعلام له ولمؤسسته.. وإذا كان رئيس البرلمان يرى انه ومؤسسته فوق النقد فكيف سيتقبل الوزير أو المدير مثل هذا النقد؟ وإذا كان رئيس البرلمان وأعضاء البرلمان والوزراء والمدراء يمتعضون من النقد فمن أين يتأتى بناء النظام الديمقراطي الذي من شروطه حرية الإعلام واستقلال مؤسساته؟

السيد النجيفي والذين على شاكلته: إذا كنتم تريدون الاستئثار بالثور كله من الرأس إلى الكرشة أعلنوها صراحة أنكم تسعون إلى إعادة إنتاج الدكتاتورية الصدامية.. أما النظام الديمقراطي الذي تنعمون بمنافعه وامتيازاته فمن قوانينه أن تقبلوا بالنقد حتى بالصيغة الساخرة، كما تفعل ملكة بريطانيا والسياسيون البريطانيون قاطبة وسواهم في العالم الديمقراطي.. والافاتركوا العمل العام لأهله وقرّوا في بيوتكم لتريحوا وتستريحوا.

السفير يؤكد تطمين بلاده من آثار ميناء مبارك الكبير

المؤمن: الكويت تريد تقاسم إدارة خور عبدالله

□ متابعة/ المدى

اقترحت الكويت أمس تقاسم الإدارة في خور عبدالله، وأعلنت أنها قدمت للعراق الوثائق التي تثبت عدم تأثير ميناء مبارك الكبير على الملاحة العراقية.

وجاء ذلك في تصريحات للسفير الكويتي في بغداد أوضح فيها أن بلاده ترغب في الحفاظ على المصالح المشتركة بين الجانبين.

وشرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماما من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير في العراق، ولفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد إلى أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هونداي الكورية، ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، ومن شأنه أن يحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

وأكد السفير الكويتي في بغداد، الاثنين، أن بلاده اطلعت الوفد العراقي الذي زارها قبل أيام على الوثائق التي تشير إلى عدم تأثير ميناء مبارك على الملاحة البحرية داخل المياه الإقليمية العراقية، مشدداً على الرغبة في الحفاظ على المصالح المشتركة بين الجانبين، في حين اقترح تقاسم الإدارة في خور عبد الله. وصرح السفير علي المؤمن لوكالة أنباء "السومرية نيوز"، إن "الوفد العراقي الذي زار الكويت مؤخراً اطلع على المعلومات والوثائق الغائبة عنه، وبكل شفافية بشأن ميناء مبارك"، موضحاً أن "الوثائق بينت أن الميناء لا يعيق المرور ولا يسبب ضرراً للموانئ العراقية، بل ربما سيصبح رديفاً لها واستعمالها متى أرادت تلك الموانئ".

وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قد قال في الـ٢٧ من أيار الحالي خلال مؤتمر صحفي عقده بمحافظة البصرة، إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبينا أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

وأضاف المؤمن أنه "سيتم حفر قناة ملاحية أخرى قريبا للتأكيد على مصلحة العراق"، مشيرا إلى "وجود رغبة كويتية للحفاظ على المصالح العراقية مع الأخذ في نظر الاعتبار كل ما هو مطلوب من الكويت بشأن تطبيق قرارات الأمم المتحدة وغيرها".

وأوضح المؤمن أن "من حق الجانب العراقي رفع أي علم، ولا يوجد شرط بشأن رفع العلم الكويتي أثناء مرور السفن العراقية في السواحل الكويتية، رغم أن الأعراف تقتضي عند المرور من ساحل معين يجب رفع علم الدول المطلة على الساحل"، مشيرا إلى أن "الكويت لن تصر على شرط رفع العلم اذا كان الأمر يزعج إخواننا العراقيين"، بحسب قوله.

واقترح السفير الكويتي أن "يتقاسم الكويت والعراق الإدارة في خور عبد الله وما حوله على أساس تحديد المسؤوليات بين الطرفين"، لافتا إلى "عدم قتل إي صياد عراقي في الخور، بل أن هناك صيادا كويتيا تم قتله".

> **تقول الكويت إن من حق الجانب العراقي رفع أي علم، ولا يوجد شرط بشأن رفع العلم الكويتي أثناء مرور السفن العراقية في السواحل الكويتية، رغم أن الأعراف تقتضي عند المرور من ساحل معين يجب رفع علم الدول المطلة على الساحل، لكنها لن تصر على شرط رفع العلم إذا كان الأمر يزعج إخواننا العراقيين**

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، الـ٢٨ من هذا الشهر، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس بدون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن إجراءاتها التي ستتخذها لبناء الميناء وفقا للقرار الأممي رقم ٨٣٣ . ووضعت وزارة النقل في نيسان من العام الماضي ٢٠١٠، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي يحتوي بحسب تصاميمه الأساسية على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

يذكر أن ملف الخلافات الحدودية والنفطية بين العراق والكويت، بدأ في العام ١٩٦١، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة العراقية التي سيطر عليها حزب البعث عام ١٩٦٣، باستقلال الكويت، إلا أن صدام قرر في الثاني من آب عام ١٩٩٠ غزو الكويت على خلفية مشاكل بشأن الحدود وترسميها والصراع على بعض الآبار النفطية. وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣ الذي ينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم عبر تشكيل لجنة دولية، الأمر الذي رفضه نظام صدام أولاً، إلا أنه وافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤ عقب ضغوط دولية، ويؤكد المسؤولون العراقيون أن ترسيم الحدود بين البلدين تم بالقوة، وأدى إلى استقطاع أراضٍ عراقية من ناحية صفوان وقضاء أم قصر، فضلاً عن تقليص مساحة المياه الإقليمية العراقية، فيما حث السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون العراق في ١٦ تشرين الثاني من العام الماضي، على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وبخاصة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) بشأن ترسيم الحدود بينهما للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

البرلمان يستعد لمفاتحة مجلس الأمن الدولي

العراق يطالب إسرائيل بـ٤ مليارات دولار عن قصف تموز النووي

□ متابعة/ المدى

يواصل العراق حملته لتفعيل القرار الدولي الصادر من مجلس الأمن الدولي العام ١٩٨١ بالحصول على تعويضات مالية تقدر بمليارات الدولارات من إسرائيل عن هجومها العسكري على مفاعل تموز كون هذا المفاعل لا يخص نظام صدام وإنما يخص عملية التنمية في العراق.

وبعد ثلاثة عقود على الضربة الإسرائيلية على مفاعل تموز يستعد العراق لتحريك دعوى ضد إسرائيل.

وكشف مصدر في رئاسة البرلمان العراقي أن لجنة برلمانية أنجزت ملفا متكاملا يحتوي على تفاصيل المطالبة العراقية وآلية مفاتحة مجلس الأمن الدولي حول التعويضات المشروعة للعراق جراء القصف الإسرائيلي لمفاعل تموز السلمي.

ويتضمن الملف تفعيل القرار الدولي الصادر من مجلس الأمن الدولي العام ١٩٨١ الذي اعطى العراق الحق بطلب تعويضات مالية من إسرائيل عن هجومها العسكري على مفاعل تموز كون هذا المفاعل يخص عملية التنمية في العراق.

وينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٨٧ في العام ١٩٨١، صراحة على حق العراق في الحصول على تعويضات عن الهجوم الإسرائيلي على مفاعل تموز النووي، اذ يؤكد القرار الدولي الذي تبناه مجلس الأمن على أن مجلس الأمن يشجب بشدة الغارة العسكرية ويطالب إسرائيل بالامتناع في المستقبل عن القيام بأعمال من هذا النوع أو التهديد بها، وأن من حق العراق وباقي الدول خصوصا الدول النامية العمل على وضع برامج تقنية ونووية لتطوير الاقتصاد والصناعة لغايات سلمية.

يذكر أن ثماني طائرات عسكرية إسرائيلية قامت في ٧ حزيران ١٩٨١، بالعدوان مفاعل تموز النووي وكان المفاعل في مراحله النهائية بمساعدة فرنسية وإشراف المهندس النووي المصري يحيى المشد الذي اغتيل في باريس.

وقدر المصدر قيمة التعويضات التي يطالب العراق من اسرائيل دفعها بنحو أربعة مليارات دولار جراء ما اصاب البنية التحتية للمشروع السلمي وتأثيراته على عملية التنمية والاقتصاد اضافة الى إزهاق أرواح العشرات من العاملين بمفاعل تموز.

وما شجع على فتح ملف قصف مفاعل تموز ومطالبة اسرائيل بالتعويضات طبقا للمصدر ذاته التوجيه الصادر من الحكومة العراقية الى وزارة الخارجية التي كلفتها بتفعيل قرار مجلس الامن الذي اعطى العراق حق المطالبة بالتعويضات من إسرائيل. عن الأضرار التي لحقت به جراء العدوان الاسرائيلي وقيامه بقصف مفاعل تموز العراقي في ٧ حزيران ١٩٨١ . وبحسب الدعوى بحق التعويض فان العراق سيطالب بتشكيل لجنة محايدة تتولى تقدير التعويضات المستحقة للعراق عن أضرار القصف، لاسيما أن هذه التعويضات تعد حقا للعراق لا يسقط بالتقادم.

ويسود الاعتقاد بأن التحرك العراقي تجاه مجلس الأمن بطلب التعويض من إسرائيل جراء قصفها مفاعل تموز سيواجه صعوبات وتعقيدات وربما رفضا امريكيا لحماية اسرائيل من المساءلة القانونية ودفع التعويضات للعراق في إطار الالتزام الامريكي بتوفير الحماية من القرارات التي تضر بمصالح إسرائيل.

مفاعل تموز بعد تدميره .. ارشيف

ICPS

دعـــوة

يسر المجلس العراقي للسلم والتضامن
دعوتكم لحضور ندوة حوارية
للأستاذ فخـــري كـــريم رئيس المجلس
تحت عنوان
"لنتحاور حول زمن التحول والتكوين"
وذلك على قاعة جمعية المهندسين الساعة العاشرة
والنصف من صباح يوم السبت ٤ حزيران ٢٠١١.

هيئة سكرتارية
المجلس العراقي للسلم والتضامن

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون